منهجية إعداد التقارير الموازية المقدَّمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة

NDI
NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE

تقدِّم هذه المذكرة التي أعدها المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)[1] التوجيهات لمنظمات المجتمع المدني (CSO) والمنظمات غير الحكومية (NGO) بخصوص إعداد تقرير موازٍ حول العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة (VAW-P).[2] بعد تقديم الدول التقارير الرسمية، يمكن تقديم تقرير موازٍ حول العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة إلى اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) التابعة للأمم المتحدة (UN)، كجزء من تقرير موازٍ أكبر أو إلى جانب تقارير موازية مواضيعية أخرى أعدتها منظمات المجتمع المدني في ذلك البلد.

قضية العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة

يشير عدد متزايد من التقارير الواردة من جميع أنحاء العالم إلى تعرض المزيد من النساء لأعمال عنف مع دخولهن إلى الساحة السياسية. في عام 2016، في إطار الاستجابة للاحتجاجات المتزايدة ضد العنف الذي تتعرض له النساء النشطات سياسيًا في جميع أنحاء العالم، أطلق المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) حملة #NotTheCost[3] - وهي دعوة عالمية للعمل من أجل وقف العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة. قد يتعرض الرجال والنساء على حدٍّ سواء للعنف السياسي، ومع ذلك، فإن مسألة العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة على وجه التحديد له ثلاث خصائص مميزة: فهو يستهدف النساء لكونهن نساء؛ ويمكن أن يكون الشكل الذي يتخذه ذا طبيعة مرتبطة بالجنس، كما يتضح من التهديدات المتحيزة جنسيًا والعنف الجنسي؛ ويتمثل تأثيره في تثبيط النساء على وجه الخصوص من أن يكنّ أو يصبحن نشطات سياسيًا. وعلى الرغم من أنَّ أعمال العنف الممارسَة ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة موجهة إلى حالات فردية من النساء، فإنها تحمل معنى يتجاوز هدفها المحدد وهو: إخافة النساء الأخريات النشطات سياسيًا بالفعل، وردع النساء اللائي قد يفكرن في المشاركة في المجال السياسي، وإيصال رسالة إلى المجتمع مفادها أن المرأة لا ينبغي لها المشاركة في الحياة العامة بأي صفة. ومن ثمَّ، يُعد العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة انتهاكًا لحقوق الإنسان، وحرمانًا من الحقوق المدنية والسياسية للمرأة، كما أنه يقوِّض نزاهة العمليات الديمقراطية.

تعريف العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة

يشمل العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة أي عمل من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) - سواءً شخصيًا أو عبر الإنترنت - أو التهديد بممارسة هذه الأفعال، والذي يؤدي أو من المحتمل أن يؤدي إلى ضرر أو معاناة جسدية، أو جنسية، أو نفسية، ويكون موجهًا ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة بسبب طبيعتها كامرأة، أو يؤثر في النساء بشكلٍ غير متناسب. ويستدعي هذا التعريف تعريفات العنف القائم على النوع الاجتماعي الواردة في الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة (المادة 1) والتوصية العامة رقم 19 (لعام 1992) بشأن العنف ضد المرأة (الفقرة 7) والتوصية العامة رقم 35 (لعام 2017) بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة، وتحديث التوصية العامة رقم 19 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.[4] ويتلاءم هذا التعريف مع إطار العمل الحالي للإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة لعام 1993 الصادر عن الأمم المتحدة (UN).[5]

---

1 المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) هو منظمة غير ربحية وغير حزبية تعمل على دعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها في جميع أنحاء العالم من خلال مشاركة المواطنين والانفتاح والمساءلة داخل الحكومة. ويُعد المعهد الديمقراطي الوطني، الذي يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في 132 دولة، المنظمة الرائدة التي تعمل على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في جميع أنحاء العالم. ويدعم المعهد تطلعات المرأة نحو حكومة شاملة ومتجاوبة، من خلال ضمان قدرتها على المشاركة والتنافس والقيادة كشركاء متساوين ونشطين في التغيير الديمقراطي سواءً كنشطاء مواطنين، أو ناخبين، أو عمال في الأحزاب السياسية، أو مرشحين، أو صناع قرار.

2 على الرغم من وضع هذه التوجيهات لمعالجة القضية المحددة المتعلقة بالعنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة، فإنه يمكن استخدامها لإعداد تقرير موازٍ يقدَّم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة حول أي قضية.

3 المعهد الديمقراطي الوطني. 2016، "حملة NotTheCost المعنية بإيقاف العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة". **https://www.ndi.org/not-the-cost**.

4 تقرير المقرِّر الخاص المعني بالعنف الممارَس ضد المرأة، وأسبابه، وعواقب العنف الممارس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة، A/73/301، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2018، **http://undocs.org/en/A/73/301**

5 يُعرِّف الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة لعام 1993 الصادر عن الأمم المتحدة (UN) العنفَ ضد المرأة بأنه مجموعة من الأضرار القائمة على النوع الاجتماعي التي يمكن أن تحدث في الأماكن الخاصة أو العامة وهو أحد الآليات الاجتماعية الحاسمة التي يتم من خلالها إجبار المرأة على تولي منصب أدنى رتبة مقارنةً بالرجال. يتلاءم مفهوم العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة بسهولة مع هذا التعريف. الأمم المتحدة. 1993، "الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة". **http://www.un.org/documents/ga/res/48/a48r104.htm**.

مقدمة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)

في 18 ديسمبر 1979، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ كمعاهدة دولية في تاريخ 3 سبتمبر 1981 بعد أن صادقت عليها الدولة العشرين، وبحلول عام 1989، وافقت ما يقرب من مائة دولة على الالتزام بأحكامها.

تتولى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مهمة مراقبة تنفيذ بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتحدد المواد من 17 إلى 30 من الاتفاقية اختصاص اللجنة وإدارة المعاهدة. وتتألف اللجنة من 23 خبيرًا ترشحهم حكوماتهم وتنتخبهم الدول الأطراف كأفراد "يتمتعون بمكانة وكفاءة أخلاقية عالية في المجال الذي تغطيه الاتفاقية".

يُتوقع من الدول الأطراف التي وقَّعت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كل أربع سنوات على الأقل، أن تقدم تقريرًا وطنيًا إلى اللجنة يشير إلى التدابير التي اعتمدتها لإنفاذ أحكام الاتفاقية. ويناقش أعضاء اللجنة، خلال جلستها السنوية، هذه التقارير مع ممثلي الحكومة ويستكشفون معهم مجالات اتخاذ البلد المعين المزيد من الإجراءات. كما تقدم اللجنة توصيات عامة للدول الأطراف بشأن المسائل المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ذات الصلة بمسألة العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة

تتضمن مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تتعلق على وجه التحديد بمسألة العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة المادتين 7 و8.

المادة 7:

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز الممارَس ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة في البلد، وبشكلٍ خاص، يجب أن تضمن للنساء، على قدم المساواة مع الرجال، الحق في: (أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والأهلية للترشح في الانتخابات في جميع الهيئات التي يُنتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ (ب) المشاركة في صياغة السياسة الحكومية وتنفيذها وشغْل المناصب العامة وأداء جميع الوظائف العامة على جميع مستويات الحكومة؛ (ج) المشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية المعنية بالحياة العامة والسياسية للبلد.

المادة 8:

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لضمان إتاحة الفرصة للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل ودون أي تمييز، لتمثيل حكوماتها على المستوى الدولي والمشاركة في عمل المنظمات الدولية.

إعداد التقارير الموازية وإجراء إعداد التقارير المبسَّط

تتطلب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من كل دولة صادقت على الاتفاقية تقديم تقرير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة يوضح بالتفصيل الخطوات التي اتخذتها الدولة لتنفيذ الحقوق التي تحددها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي بعض الحالات، قد تتضمن التقارير الحكومية المقدَّمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (عن قصد أو لا) معلومات خاطئة أو مشوهة بطريقة أو بأخرى عن درجة التقدم التي تم إحرازها. وقد يشمل ذلك المبالغة في تقدير التقدم المُحرز أو التدخلات التي تم تنفيذها منذ وقت تقديم آخر تقرير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أو تقليل أو حذف التحديات أو التراجع الحادث منذ آخر تقرير مقدَّم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أو استبعاد السياق المهم أو تحريف الطريقة التي يتم بها تقديم التغييرات أو عدم وجود تغييرات أو تقديم بيانات. التقرير الموازي هو مراجعة رسمية لتقرير الدولة تتولى إعداده منظمة مجتمع مدني واحدة أو العديد من منظمات المجتمع المدني. وقد تساعد التقارير الموازية على تزويد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بالسياق غير المدرج في تقرير الدولة، والذي قد تكون اللجنة غير مدركة له، أو قد تقدم سردًا مضادًا للمعلومات التي تقدمها الدولة في تقريرها المقدَّم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ويمكن للتقارير الموازية أن تزوِّد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بتفسير أكثر اكتمالاً ودقة حول الإجراءات التي تتخذها الدولة (أو تقاعسها عن اتخاذ الإجراءات اللازمة) لمعالجة التزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وبمجرد تقديم التقرير لتراجعه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، يصبح التقرير الموازي جزءًا من السجل الرسمي شأنه شأن التقرير الذي تقدمه الدولة ويحظى بالقدر نفسه من الاهتمام مثل المعلومات التي تقدمها الدولة.

في مارس 2018، أعادت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تطبيق **إجراء إعداد التقرير المبسَّط**. ويسمح هذا الإجراء الجديد لمنظمات المجتمع المدني ***بتقديم التقارير الموازية حول القضايا المواضيعية المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة***. يسعى المعهد الديمقراطي الوطني إلى تشجيع منظمات المجتمع المدني على تقديم تقارير موازية حول القضية المواضيعية **العنف الممارَس ضد المرأة في المجال السياسي** (VAW-P)، وتحديدًا لرفع الوعي بالمشكلة على المستويين الوطني والدولي، وتحفيز جمع البيانات على نحوٍ روتيني أكثر وتوثيقها والإبلاغ عن العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة، وفي نهاية المطاف وضع حدٍّ نهائي لهذه المشكلة العالمية.

أمور يجب أخذها في الحسبان عند كتابة تقرير موازٍ

ثمة ثلاث مراحل متبعة عند كتابة تقرير موازٍ عن أي قضية. في المرحلة الأولى، يجب عليك التحضير لإعداد التقرير. ويشمل ذلك **تحديد الحلفاء أو الشركاء** و**مراجعة العملية** لتقديم تقريرك.

تحديد الحلفاء أو الشركاء

على الرغم من أنه يجوز للمنظمة إعداد تقرير موازٍ وتقديمه بشكلٍ مستقل، فإنه من الشائع، ويعد ممارسة جيدة بشكلٍ عام، أن تتشارك العديد من المنظمات الحليفة معًا في تحالفٍ أو تنشئ ائتلافًا رسميًّا لإعداد وتقديم إما تقرير موازٍ مشترك واحد أو مجموعة أوسع من التقارير الموازية الأكثر تركيزًا. والغرض من ذلك عمليٌّ وإستراتيجيٌّ على حدٍّ سواء. أولاً، قد تكون إجراءات إعداد التقارير الموازية، لا سيما عملية جمع البيانات وعملية كتابة التقارير، متطلبةً من الناحية الفنية وتستغرق وقتًا طويلاً؛ وهو ما يستدعي توفير موظفين يخصصون وقتًا كبيرًا لهذه المهام ويتمتعون بمجالات مختلفة من الخبرة في تلك القضايا ومهارات البحث وكتابة التقارير. ثانيًا، قد تكون التقارير الموازية التي يقدمها الائتلاف أو التحالف ذات تأثير أو أثر أكبر من تلك التي تقدمها منظمة واحدة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى حقيقة أنَّ وجود مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المشاركين في العملية يمكن أن يؤدي إلى إخراج تقرير أكثر تمثيلاً، يتضمن مجموعة أوسع من وجهات النظر والخبرات. كما تُظهر التقارير التي تقدَّم بشكلٍ مشترك من قِبل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وجود إجماع حول النتائج والآراء الواردة في التقرير ووجود دعم واسع للتوصيات المقدَّمة فيه.

عند التفكير في شركاء محتملين لتكوين ائتلاف أو تحالف، ضع في حسبانك المنظمات أو الخبراء الذين يتحالفون مع مؤسستك وعلى الأرجح سيرغبون في التعاون أو التوقيع على التقرير الموازي. قد يكون من الاستراتيجي أيضًا التفكير في الشركاء المحتملين الذين سيساعدون على ملء الثغرات الموجودة في خبرة مؤسستك أو الذين يتمتعون بخبرة تكميلية. كذلك، من الاستراتيجي اختيار الشركاء الذين يمثلون مجموعة من منظمات حقوق المرأة المتنوعة بدلاً من كيان واحد. وعلى الرغم من أهمية التنوع الجغرافي، لا سيما في البلدان الكبرى التي يمكن أن تتطلب فيها عملية جمع البيانات الخاصة بالعنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة على المستوى الوطني المزيد من الموارد وتشكِّل المزيد من التحديات، فإنه من المهم أيضًا أن يكون لدى المنظمات الشريكة فهم أساسي على الأقل للمشاركة السياسية للمرأة أو العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة، إن لم تتوفر بعض الخبرة في مجال المشاركة السياسية (للمرأة). ونظرًا إلى نطاق عملية جمع البيانات، ومدى تعقيدها، واستهلاكها للوقت، فمن المثالي وجود شريك واحد على الأقل يعتمد بالفعل عملية توثيق روتينية لحالات العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة شخصيًا أو عبر الإنترنت أو يتمتع بالخبرة في جمع هذه البيانات، وتحليلها، وإعداد التقارير له.

إذا لم تقم رسميًا بإنشاء ائتلاف أو تحالف مع منظمات أخرى، فلا يزال من الجيد تحديد الحلفاء الذين يرغبون في التوقيع على تقريرك والانضمام إلى جهود المناصرة لتعزيز نتائج التقرير وممارسة الضغط لاعتماد التوصيات المقدمة. قد يشمل هؤلاء الحلفاء منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية الأخرى، والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء، والخبراء المتخصصين، والأكاديميين أو الباحثين، والمشاهير أو المؤثرين ذوي القيم المتوافقة، والصحفيين أو الأعضاء الآخرين في وسائل الإعلام، والسياسيين الداعمين أو أعضاء الحكومة (في البلدان التي يصبح فيها من الأمان الانخراط في علاقة بين الحكومة والمجتمع المدني بهذه الطريقة)، والنساء النشطات سياسيًا اللائي يرغبن في دعم الحملة ويُحتمل أن يشاركن تجاربهن الخاصة في حالات العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة.

مراجعة العملية

يتعين عليك الاطلاع على المواعيد النهائية المتعلقة بالتقرير الموازي الخاص ببلدك[6] والموعد المحدد لإجراء مراجعة لبلدك بواسطة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.[7] ويجب عليك تقديم التقرير الموازي بشكلٍ يتماشى مع التقرير الرسمي الذي تقدمه الدولة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. إنَّ مواءمة توقيت تقديمك للتقرير مع التقويم الذي تحدده اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لتقديم تقرير البلد قد يساعدك على الاستفادة من الزخم والتأثير الناتجين عن عملية إعداد التقارير الوطنية. وبعد معرفة المواعيد النهائية المتعلقة بتقديم التقرير وتاريخ المراجعة، سيتعين عليك استعراض ما حدث حتى الآن في عملية المراجعة، بما في ذلك قراءة نتيجة آخر مراجعة، وآخر تقرير للحكومة تم تقديمه وقائمة القضايا الخاصة باللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ورد الحكومة، إن وُجد. ويجب عليك أيضًا قراءة التقارير المقدَّمة من منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية الأخرى في الماضي.[8]

---

6 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، (2024)، "المواعيد النهائية لتقديم الوثائق لعام 2024". متاح على: **https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/MasterCalendar.aspx**.

7 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، (2024)، "التاريخ المتوقع للنظر في التقرير لعام 2024". متاح على: **https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/MasterCalendar.aspx?Type=Session&Lang=En**.

8 يمكن العثور على جميع المعلومات المقدَّمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك المعلومات المقدَّمة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، على الموقع الإلكتروني الرئيسي للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، (2024)، "اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة". متاح على: **https://www.ohchr.org/en/hrbodies/cedaw/pages/cedawindex.aspx**.

تتضمن *المرحلة الثانية* تخطيط المعلومات اللازمة وجمعها لإعداد التقرير الموازي، وتحديدًا **وضع خطة عمل**. فكّر في الإجراءات التي اتخذتها مؤسستك في هذا الموضوع، فضلاً عن أي معرفة متخصصة اعتمدت عليها، والجهة التي عملت معها. سيؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تحديد أهدافك والتخطيط للمراجعة نفسها بشكلٍ أفضل. ثم ضَع خطة عمل تتعلق بما يلي: كيفية جمع المعلومات؛ والجدول الزمني لتقديم تقريرك، بما يتماشى مع تقويم اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ويتوافق مع الجدول الزمني لإجراءات الدولة؛ وسُبل دفاعك أمام مجتمعك عن النتائج والتوصيات. عند جمع المعلومات، خاصةً إذا كانت مستخلصة من نساء ناجيات من أي نوع من أنواع العنف، يُرجى التأكد من توفُّر الموارد في حال كانت المناقشة تثير ردود فعل صادمة. ويمكن أن تشمل الموارد مستشارًا محليًا متخصصًا في الصدمات، أو محاميًا متخصصًا في مجال العنف الأسري، أو رقم هاتف للاتصال بالخط الساخن المحلي للإبلاغ عن العنف. يُرجى الاطلاع على وثيقة توجيهات البرنامج، وهي مذكرة *إرشادية حول إعداد التقارير الموازية المقدَّمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) بشأن العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة*، للحصول على مزيد من المعلومات والموارد المتعلقة بالسلوك الأخلاقي للأبحاث مع الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتشمل هذه الموارد معلومات حول كيفية الاستجابة إذا تلقيت إفصاحات عن تجارب خاصة بالتعرض للعنف الممارَس ضد المرأة في المجال السياسي سواء بصورة شخصية أو عبر الإنترنت أو غيره من أشكال العنف القائم على النوع في أثناء بحثك.

تستغرق عملية إعداد التقارير الموازية وقتًا طويلاً ويمكن أن تتسبب في عرقلة عمل الموارد البشرية لمؤسستك بشكلٍ كبير إذا لم يتم التخطيط لها بعناية. لذا، احرص على التفكير بشكلٍ استراتيجي في احتياجات تقسيم مهام العمل وتوفير الموظفين والإشراف عبر فريق إعداد التقارير الموازية لديك وفي عملية إعداد التقارير الموازية بأكملها (على سبيل المثال، هل ستحتاج إلى تعيين موظف واحد أو أكثر لتولي قيادة عملية جمع البيانات أو تحليل البيانات أو كتابة التقارير أو دعمها؟). وإذا كانت هناك حاجة إلى موارد مالية إضافية لتأمين الموظفين المناسبين، فقد يتعين عليك السعي للحصول على فرص تمويل إضافية أو النظر في عقد شراكات استراتيجية (على سبيل المثال، مع المنظمات غير الحكومية الدولية أو المنظمات المانحة) لدعم هذا العمل.

تتضمن *المرحلة الثالثة* تنفيذ التقرير الموازي، والذي يتضمن: **تحديد مصادر بياناتك وجمع البيانات؛ وكتابة تقريرك وتقديمه إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بحلول الموعد النهائي؛ وتنفيذ استراتيجية المناصرة والاتصالات الخاصة بك. جديرٌ بالذكر أن عملية جمع البيانات** ينبغي أن تتضمن مصادر البيانات الثانوية والأساسية على حدٍّ سواء ومجموعة متنوعة من طرق جمع البيانات (يُرجى الاطلاع على وثيقة توجيهات البرنامج، *والمذكرة الإرشادية حول إعداد التقارير الموازية المقدَّمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) بشأن العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة*، لاستعراض مصادر البيانات التوضيحية وطرق جمع البيانات). عند كتابة تقريرك، من المهم تضمين الوثائق، مثل الإحصاءات، والقضايا القانونية، والشهادات الفردية، والمقابلات، وتقارير مجموعات التركيز أو استبيانات النساء العاملات في المجال السياسي، والمقاطع الإخبارية، والأبحاث الأكاديمية، وأحكام القوانين واللوائح الوطنية والمحلية. يجب أن تكون أي سجلات للحالات والشهادات كاملة، مع تقديم تفاصيل كافية لبيان تأثير اتخاذ الحكومة أو الوكالات الحكومية إجراءات معينة أو تقاعسها عن اتخاذ الإجراءات اللازمة. ويمكن أن تشمل أشكال **الدعم** لتقريرك: المشاركة في أنشطة التثقيف والتوعية داخل مؤسستك وللجمهور ووسائل الإعلام؛ ووضع استراتيجيات إضافية لاستخدام تقريرك وتنفيذها في إطار تعزيز مبدأ العدالة داخل مجتمعك على المدى الطويل؛ ومراقبة عملية التنفيذ للمراجعة التالية.

كيفية إرسال التقرير الموازي

يرغب معظم أعضاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الحصول على تقارير موازية مكتوبة كأساس لطرح أسئلة مفيدة على الدول. ويمكن العثور على تفاصيل حول كيفية وصول التقرير الموازي إلى أعضاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة **هنا**.

- للوصول إلى أعضاء اللجنة قبل الجلسة بوقتٍ كافٍ، يجب إرسال التقارير الموازية عبر البريد الإلكتروني إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على **cedaw@ohchr.org**.
- سيضع المكتب التقرير على الموقع الإلكتروني لجلسات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ليرجع إليه جميع الخبراء.
- لتوزيع **نسخ ورقية** من التقرير الموازي على الخبراء الحاضرين الجلسة، أرسِل 40 نسخة إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان قبل أسبوع واحد على الأقل من اليوم الأول للجلسة. العنوان: CEDAW Secretariat, UNOG-OHCHR, CH-1211 Geneva 10, Switzerland.
- قد ترسل المنظمات غير الحكومية أيضًا تقارير عبر منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في آسيا والمحيط الهادئ (IWRAW-AP)، والتي سترسل نسخًا إلكترونية و/أو ورقية مباشرةً إلى الخبراء.

مقدمة إلى أداة التقرير الموازي الصادرة عن المعهد الديمقراطي الوطني

يتمثل هدف المعهد الديمقراطي الوطني في مساعدة النساء على التغلب على العوائق التي تحول دون مشاركتهن السياسية المتكافئة والنشطة. يمثل العنف ضد المرأة في السياسة عائقًا كبيرًا أمام المشاركة السياسية للمرأة؛ وهو ما يقوّض فكرة الثقافة والممارسة الديمقراطية. الأسئلة الموجودة في هذا النموذج هي **بمنزلة توجيه ودليل** لجمع المعلومات اللازمة لتحليل التقدم الذي تحرزه الدولة، وكذلك الفجوات التي تكتنف عملية التنفيذ، وتقديم تقرير موازٍ حول القضية المواضيعية المتمثلة في العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة. واعلم أن الدليل ليس شاملاً - أي أننا لم نحاول تقديم جميع الأسئلة التي يمكنك طرحها. فقد توجد بعض الأسئلة الخاصة بسياقك السياسي المعين والتي لا يمكن لأحد سواك أنت وزملائك صياغتها، لذا احرص على إضافتها إلى تمرين جمع المعلومات. وستساعد الإجابة عن الأسئلة في وضع إطار عمل للتقرير الموازي الكامل.

وبالمثل، حيث إن هذا الدليل بمنزلة أداة عالمية مخصَّصة للاستخدام في العديد من السياقات السياسية والسياقات القُطرية المختلفة، قد يرِد فيه بعض الأسئلة التي تحدد أنتَ أنها أقل صلة بسياقك القطري، أو التي لا يمكنك الحصول على البيانات بشأنها. لهذه الأسباب، من الضروري عند التخطيط لجمع البيانات ووضع أدوات جمع البيانات أن تُكيّف الدليل والأسئلة المرتبطة به مع سياقك. ***ومع ذلك، من المهم التأكيد على أنه في حال عدم وجود بيانات تتعلق بسؤال أو مشكلة معينة في البلد، فتعد هذه نتيجة مهمة في حد ذاتها ويجب تضمينها في التقرير الموازي.*** ويمكن أن تشير البيانات وغيابها إلى التزام الدولة بتحقيق التمكين السياسي للمرأة والمساواة بين الجنسين بشكلٍ عام. بعبارة أخرى، لا يمكن للدولة الوفاء بالتزاماتها تجاه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إذا لم تتوفر البيانات حول هذا الموضوع.

لإجراء تقييم لمدى تأثير العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة شخصيًا وعبر الإنترنت في الطموحات والفرص والتأثير السياسي للمرأة، وتأثير ذلك في الديمقراطية، ثمة ثلاثة مجالات رئيسية في السياق الاجتماعي والسياسي لبلدك سيساعدك النموذج على استكشافها:

1. المشاركة السياسية للمرأة في البلد؛
2. الجوانب المعينة للمؤسسات السياسية والممارسات الديمقراطية في البلد ذات الصلة بقضية العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة (مثل عمليات الترشيح في الأحزاب السياسية)؛ و
3. المستوى العام للعنف الذي تواجهه النساء في البلد.

أعدِّت الأسئلة الواردة في نموذج التقرير الموازي الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني، تحديدًا، لمساعدتك على جمع معلومات حول:

- قدرة النساء على أن يصبحن نشطات سياسيًا، وهو ما يمكن قياسه من خلال أدوارهن كناشطات، ومدافعات عن حقوق الإنسان، وناخبات، وعضوات بمنظمات المجتمع المدني، وصحفيات، وعضوات أحزاب، ومرشحات، وموظفات انتخابات، ومسؤولات منتخبات أو معينات على أي مستوى، وعضوات بالخدمة المدنية أو الإدارة العامة؛
- ما مدى مواجهة المرأة أشكال العنف (بما في ذلك التحرش عبر الإنترنت أو العنف أو الإساءة) في سياق عملها السياسي؛
- أنواع العنف الذي تتعرض له النساء ومرتكبو هذا العنف؛
- ما إذا كان هناك أي حق للجوء إلى القضاء أو الحصول على تعويض مقابل العنف الذي تواجهه النساء، أو تطبيق أي عقوبات على مرتكبي هذا العنف؛
- تأثير العنف الذي تتعرض له المرأة في طموحاتها وفرصها وتأثيرها السياسي.

نموذج التقرير الموازي

الأطر القانونية والصحة الديمقراطية

في إطار تقييم مستوى الخطر الذي يهدد المشاركة السياسية للمرأة، يجب عليك جمع معلومات حول المستوى الحالي للمرأة وقدرتها على أن تكون نشطة سياسيًا في البلد، على النحو الذي يتم قياسه من خلال الأطر القانونية والصحة الديمقراطية العامة.

يُرجى استخدام ما يلي كأسئلة توجيهية:

الصحة الديمقراطية العامة للبلد[9]

- هل يُسمح للمواطنين بتأسيس منظمات سياسية ومدنية، دون تدخل الدولة ومراقبتها؟
- هل يوجد نظام فعّال لإجراء أعمال الرقابة والتوازن بشأن ممارسات السلطة الحكومية؟

9 يستند هذا القسم إلى مؤشر الديمقراطية بوحدة الاستخبارات الاقتصادية. انظر هنا: وحدة الاستخبارات الاقتصادية، (2017)، "مؤشر الديمقراطية 2017". متاح على: **http://pages.eiu.com/rs/753-RIQ-438/images/Democracy_Index_2017.pdf**.

- هل توجد آليات ومؤسسات كافية لضمان مساءلة الحكومة أمام الناخبين في الفترات بين الانتخابات؟
- هل تمتد سلطة الحكومة على الأراضي الكاملة للدولة؟
- هل سير عمل الحكومة يتميز بالانفتاح والشفافية، مع توفر المعدل الكافي من إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات؟
- ما مدى انتشار ممارسات الفساد؟
- هل تمنح المؤسسات المواطنين الفرصة لتقديم التماس إلى الحكومة لمعالجة شكاوى التظلم؟
- هل للمجتمع المدني، والسياسيين، والصحفيين، والناشطين، والمدافعين عن حقوق الإنسان وسكان البلاد مطلق الحرية في انتقاد الحكومة أو التحدث عنها علنًا دون الخوف من الاستهداف، أو التحرش، أو العنف، أو الاضطهاد القانوني، أو التهديدات الأخرى التي تستهدف حريتهم وسلامتهم؟

الحقوق القانونية للمرأة

- هل يتم التعامل مع النساء والرجال على قدم المساواة بموجب القانون؟
- هل يُسمح للنساء بامتلاك الأراضي و/أو العقارات و/أو الأعمال الخاصة دون تأثير حكومي غير مبرر؟
- هل تتذرع الحكومة بمخاطر وتهديدات جديدة كمبرر للحدّ من حقوق المرأة وحرياتها المدنية؟
- هل يمثِّل العنف ضد المرأة جريمة؟

المشاركة في المجال السياسي، والانتخابات، والحياة المدنية

- هل النساء قادرات على المشاركة بحرية في المجال السياسي؟ في الإدارة العامة أو الخدمة المدنية؟ في الصحافة؟ في الأعمال النشاطية؟ في المجتمع المدني؟ هل هناك أي قوانين تحمي مشاركتها أو تحد منها؟
- هل طُبقت حصة المرأة على أي مستوى من المستويات السياسية في البلاد؟ إذا كانت الإجابة نعم، فيُرجى ذكر كل مستوى وكل حصة.
  - إذا كانت الإجابة نعم، فهل يتم احترام الحصة وتطبيقها بالكامل؟
  - إذا لم يتم تطبيق الحصة بالكامل، فيُرجى ذكر السبب.
- هل تمتلك المرأة إمكانية شغْل المناصب في مجال الخدمة المدنية أو الإدارة العامة؟
  - هل هناك أي قوانين تضمن تكافؤ الفرص لترقيتهم لتولي المناصب القيادية؟
- هل تمتلك المرأة إمكانية شغْل مناصب صنع القرار (بالانتخاب أو التعيين) في الوزارات أو المؤسسات المستقلة والحكومية؟
  - هل هناك أي قوانين أو مراسيم تعزز مشاركتها في هذه الأدوار أو تحد منها؟

- هل تمارس جماعات اقتصادية، أو دينية خاصة، أو غيرها من الجماعات المحلية القوية، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية والجماعات المسلحة، سلطةً سياسية كبيرة على حقوق المرأة، بالتوازي مع المؤسسات الديمقراطية؟
- هل انتخابات الهيئة التشريعية الوطنية ورئاسة الحكومة مفتوحة المجال أمام الرجال والنساء على حدٍّ سواء؟ فكِّر في جمع الإجابات فيما يتعلق بالخيارات التالية:
  - شروط غير مقيدة بشكلٍ أساسي لتقديم المرشحين (على سبيل المثال، لا يوجد حظر على الأحزاب الرئيسية).
  - هناك بعض القيود على العملية الانتخابية.
  - يوجد نظام الحزب الواحد أو عوائق رئيسية (على سبيل المثال، الحظر المفروض على حزب رئيسي أو مرشح).
- هل انتخابات الهيئة التشريعية الوطنية ورئاسة الحكومة نزيهة للرجال والنساء على حدٍّ سواء؟ فكِّر في جمع الإجابات فيما يتعلق بالخيارات التالية:
  - لا توجد مخالفات كبيرة في عملية التصويت.
  - تحدث مخالفات كبيرة (ترهيب، احتيال)، ولكنها لا تؤثر بشكلٍ كبير في النتيجة الإجمالية.
  - تحدث مخالفات كبيرة وتؤثر في النتيجة.
- هل تُجرى انتخابات البلدية بحرية ونزاهة بالنسبة إلى كلٍّ من الرجال والنساء؟
- هل يمكن للنساء الإدلاء بأصواتهن دون أي تهديدات كبيرة على أمنهن؟ خذ في الحسبان التهديدات الواردة من الهيئات الحكومية أو غير الحكومية، فضلاً عن الشعور بالخزي أو وصمهم بالعار من قِبل مجتمعهم. ضع في حسبانك أيضًا ما إذا كانت الهيئة الحكومية أو هيئة إدارة الانتخابات قد اتخذت خطوات محددة لحماية النساء من هذه التهديدات.
- هل العنف الممارَس ضد النساء النشطات سياسيًا (سواء عبر الإنترنت أو بصورة شخصية) يعد جريمة؟ إذا كان جريمة، فيُرجى ذكر تفاصيل القانون التشريعي، ومستويات التحقيق المسجلة، والملاحقة القضائية، والعقاب لأي من مرتكبيه. هذا مقياس لمستوى الإفلات من العقاب الموجود.

المؤسسات

ما الإجراءات التي تتخذها المؤسسات المختلفة في البلاد، بما في ذلك الأحزاب السياسية والشرطة، في إطار تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي وحماية المرأة النشطة سياسيًا من العنف؟

يُرجى استخدام ما يلي كأسئلة توجيهية:

الأحزاب السياسية

- ما النسبة المئوية لعضوية الأحزاب السياسية حسب الجنس؟ ما النسبة المئوية لقادة الأحزاب من النساء؟
- هل تموّل الدولة الأحزاب السياسية؟ إذا كانت الإجابة نعم، فهل تم تخصيص أيٍّ من هذه الأموال للدعم المستهدف للنساء، و/أو الشباب و/أو غيرهم من السكان المهمشين (مثليو الجنس ومزدوجو التوجه الجنسي والمتحولون جنسيًا (LGBTI)، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات العرقية أو الدينية، وما إلى ذلك)؟

- هل عملية تمويل الأحزاب السياسية تتم بشفافية ومقبولة بشكل عام وتتوفر بشكلٍ متساوٍ لكل من المرشحين من الرجال والنساء؟
- هل تخصص الأحزاب تمويلها الخاص بالتساوي بين المرشحين من الرجال والنساء؟
- كيف تتولى الأحزاب إدارة الانتخابات الأولية، واختيار المرشحين، وقوائم الأحزاب؟
  - هل تكون تلك الإجراءات مصحوبة بممارسات عنف أو تهديد بالعنف؟
  - هل تضمن الأحزاب توفير الأمن؟ إذا كانت تضمن ذلك، فهل يتم توفيره بالتساوي بين المرشحين من الرجال والنساء؟
- هل هناك أي متطلبات تفرض على الأحزاب اعتماد قواعد ولوائح داخلية بشأن مكافحة العنف قبل أن تتمكَّن من التسجيل كحزب سياسي؟

الشرطة[10]

- إذا كان العنف الممارَس ضد المرأة جريمة، فهل تستجيب الشرطة للاحتياجات الأمنية للمرأة وفقًا للقانون؟
- هل هناك أي إجراءات أو تدريب أو قوانين خاصة تعتمدها الشرطة للتعامل مع العنف ضد النساء والفتيات؟
- كم عدد حوادث العنف ضد المرأة في ميدان السياسة التي تم إبلاغ الشرطة أو السلطات الحكومية المعنية بها؟
- كم عدد حوادث العنف ضد المرأة في ميدان السياسة (شخصيًا وعبر الإنترنت) التي خضعت للتحقيق؟ كم عدد هذه الحوادث التي تمت ملاحقتها قضائيًا؟
  - مَن هم مرتكبو العنف ضد المرأة في ميدان السياسة؟ هل تم اتخاذ أي إجراء ضد مرتكبي هذه الممارسات؟ إذا تم اتخاذ أي إجراء، فما هو؟
- هل تقدِّم الشرطة أي دعم للناجيات من العنف؟

المعايير الاجتماعية والثقافية

كيف تؤثر المعايير الاجتماعية والثقافية في كيفية تصوُّر الجمهور للمرأة العاملة في ميدان السياسة وتصويرها من قِبل وسائل الإعلام؟ كيف تؤثر هذه التصورات والصور في مستوى خطر مشاركة المرأة بحرية في المجال السياسي؟

يُرجى استخدام ما يلي كأسئلة توجيهية:

- تصوُّر المرأة في المجال السياسي والعام
- ما النسبة المئوية للسكان الذين يعتقدون بضرورة تواجد النساء لتعزيز أشكال الديمقراطية؟
- ما النسبة المئوية للسكان الذين يعتقدون أنَّ النساء العاملات في الاقتصاد يستفدن من الديمقراطية والنظام الاقتصادي؟
- كيف يتم التعامل مع النساء الناشطات سياسيًا عبر الإنترنت؟ هل العنف الممارَس ضد المرأة في ميدان السياسة عبر الإنترنت شائع؟ وما الشكل الذي يتخذه هذا العنف عادةً؟
- كيف يتم استخدام الجنس في الخطاب السياسي؟ هل كانت هناك حالات من سوء تفسير المعلومات أو التضليل تستهدف النساء النشطاء سياسيًا؟

10 راجع الأرقام الواردة من مؤشر معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن كنقطة مرجعية واحدة. معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، (2018)، "مؤشر المرأة والسلام والأمن". متاح على: **https://giwps.georgetown.edu/wp-content/uploads/2017/10/WPS-Index-Report-2017-18.pdf.**

البيئة الإعلامية

- ما النسبة المئوية لاهتمام الجمهور من البالغين بمتابعة أمور السياسة في الأخبار (مطبوعة، أو عبر شاشات التلفزيون، أو الراديو)؟ ما أكثر أنواع وسائل الإعلام شيوعًا التي يستخدمها الجمهور لمتابعة أمور السياسة (بما في ذلك منصات وسائل التواصل الاجتماعي)؟
- هل تتوفر وسائل إعلام مطبوعة وإلكترونية مجانية؟
- هل تتمتع السياسيات بفرص متساوية للوصول إلى وسائل الإعلام؟
- هل التغطية الإعلامية للسياسيات مساوية لتلك التي تتوفر للسياسيين؟
- هل تم الإبلاغ عن أي حوادث عنف ممارسة ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة (شخصيًا أو عبر الإنترنت) في وسائل الإعلام؟

التوصيات

بعد التفكير في الأسئلة أعلاه، فكِّر في الإجابات التي جمعتها قبل كتابة النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها. وبمجرد الانتهاء من ذلك، فكّر في التوصيات التي يجب عليك تقديمها إلى الجهات الفاعلة على المستويات الدولية، والإقليمية، والوطنية، والمحلية من أجل إيقاف العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة أو معالجته أو تخفيفه.

يمكن أن تساعدك الأسئلة أدناه على تحديد إطار إجابتك.

- ما الإجراءات التي يمكن يتخذها الأفراد والمنظمات على المستويين الدولي والإقليمي لمنع العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة و/أو معالجته و/أو معاقبته؟ (يمكن أن يشمل ذلك الأمم المتحدة أو الهيئات الإقليمية).
- ما الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الأفراد والمنظمات على المستوى الوطني في بلدك لمنع العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة و/أو معالجته و/أو معاقبته وضمان حصول المرأة التي تعاني من العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجال السياسي على تعويض؟ (يمكن أن يشمل ذلك الحكومة، أو الشرطة وقطاع العدل، أو الأحزاب السياسية، أو لجنة الانتخابات).
- ما الإجراءات التي يمكن أن يتخذها الأفراد والمنظمات على المستوى المحلي في بلدك لمنع العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة و/أو معالجته و/أو معاقبته وضمان حصول المرأة التي تعاني من العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجال السياسي على تعويض؟ (يمكن أن يشمل ذلك مقدمي خدمات دعم الضحايا المحليين، أو الحكومة المحلية، أو مجموعات المجتمع المدني).

- ما أمثلة الممارسات الجيدة والأطر القانونية والسياسية لمعالجة العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة الموجودة في بلدك؟ إذا لم تتوفر أمثلة، فقدّم أمثلة من بلدان أو مناطق أخرى في العالم تعتقد أنّه يمكن لبلدك تبنيها على المستويين الإقليمي أو الدولي.
- برأيك، ما التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها لمعالجة العنف الممارَس ضد المرأة العاملة في ميدان السياسة في بلدك، وبشكل عام تسريع المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة؟ (يمكن أن يشمل ذلك العمل على تغيير المعايير الاجتماعية التي تحدد الطريقة التي ينظر بها المجتمع أو مجتمعات محددة في بلدك إلى النساء والرجال أو التخفيف من تأثيرها).

عند الانتهاء من كتابة توصياتك، يُرجى إرسال التقرير الموازي على النحو المطلوب بموجب التعليمات الواردة في الصفحة الرابعة من هذه التوجيهات.

مبادرة المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)

واشنطن العاصمة، يونيو 2024